قضية التسوية السلمية في الشرق الاوسط. ومن شأن هذا التحرّك ان يثني اسرائيل عن التمادي في رفض الخطط العملية للتفاوض.

ويكمن حق الاتحاد السوفياتي القانوني، ازاء عملية تهجير اليهود السوفيات، في نص الفقرة الثالثة من المادة الثانية عشرة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والتي أجازت تقييد الحق في التنقّل بحرية ومغادرة الاقليم بعدد من القيود، من بينها حماية حقوق الآخرين وحرياتهم، أي ان للاتحاد السوفياتي حقاً ثابتاً في تقييد حرية اليهود من مواطنيه من مغادرتهم الاقليم على نحو نهائي، ما دام ان ممارستهم لتلك الحرية تصطدم بحقوق الآخرين وحرياتهم؛ والآخرون، هنا، هم الشعب الفلسطيني الذي تأتي الهجرة على حسابه، وتنطوي على المساس بأهمّ حق من حقوقه الاساسية، ألاَ وهو حقه في تقرير مصيره.

ان قضية الهجرة اليهودية لا تعالج بالتصريحات، والزيارات، والاحتجاجات، والاستنكارات، وعرائض الشكوى الى الامين العام للامم المتحدة؛ كما لا تعالج بردود الفعل الآنية، والتحدث عنها في حينها، ثمّ يهدأ الغضب وتنتهي القضية. تحتل الارض، وتحوّل المياه، ويحرق المسجد الاقصى، ويهجّر اليهود السوفيات الى اسرائيل، ويعترف الكونغرس الاميركي، بمجلسيه، بالقدس عاصمة لاسرائيل، وتعدّ المذابح للفلسطينيين في الارض المحتلة، ولا نكاد نرى ولو دفاعاً عن النفس، وذلك أضعف الايمان.

البعض يقول بمواجهة التهجير الى الاراضي العربية المحتلة، والبعض الآخر يرى ان التهجير داخل حدود اسرائيل سيسبب مشاكل للاسرائيليين أنفسهم، ومن ثمّ، فليس لنا ان نقلق منه او نعترض عليه، والبعض الأخير يرى دعوة الاتحاد السوفياتي الى تأجيل السماح بالتهجير اليهودي السوفياتي الى حين الانسحاب الاسرائيلي من على الاراضي العربية المحتلة. ويوافق هؤلاء، جميعاً، على «التهجير» من حيث المبدأ، واعتراضهم محصور في المكان الذي يستخدمه، وحدود رقعته، والتوقيت المناسب لذلك. والحقيقة انه لا فرق بين ذلك كله. فهو، في جميع الاحوال، انتهاك لحقوق الانسان الفلسطيني، ويجب علينا رفض التهجير من حيث المبدأ الى أية رقعة من الارض العربية، حيث انه عدوان استعماري استيطاني لا بدّ ان يصبح عنصرياً، وان لم يبدأ كذلك.

ان الدعوة الى مواجهة خطر توطين اليهود السوفيات على الاراضي العربية المحتلة، لا يصحّ ان تأتي في سياق منفرد، حتى لا يصير هناك انطباع بأنها قضية مستقلة، بل يتعيّن ابرازها في اطار تهديد عملية السلام، والاوضاع الاحتلالية عامة، وأعمال العنف التي تجرى لازالة معالم الارض الاساسية، من حيث البشر والممتلكات والطبيعة، لخلق بيئة صناعية لاستقبال المستوطنين الجدد. كما ان القضية ليست قضية فلسطينية فحسب، بل قضية كل العرب؛ وهي بمثابة اختبار صعب يتحدّد، على أساسه، حجمهم وثقلهم الدولي، ومدى قدرتهم على صنع مستقبلهم والتأثير في الاحداث، في ظل عالم جديد تحكمه معادلات وعلاقات معقّدة، لم يألف العرب التعامل معها من قبل.

ان العرب مطالبون ببناء موقف موحّد، والاتفاق على اجراءات فعّالة لايقاف هذه الموجة من الهجرة، أو تجميدها في الوقت الحاضر، أو، على الاقل، حصر نقلها الى اسرائيل مباشرة. ان قضية الاستيطان تصلح، بكل المقاييس، «بنداً جديداً» في صالح الامة العربية، اذا أحسنت استخدامه لاعادة احياء القضية العليا بكل بنودها الاخرى. وأبسط مثال على ذلك، ان أفضل حل عملي لمنع الاستيطان في الاراضي المحتلة هو مطالبة العالم بتحقيق الوطن الفلسطيني في أرضه، واعادة